الأقليات القومية في سياق التعامل الأستراتيجي للقوى الدولية دراسه مقارنة للعراق. ايران. تركيا

أ م د.توفيق نجم(*)

مستخلص

تحتل دراسة وضع الاقليات القومية، قدراً من الأهمية في كثير من الدول، لاسيما تلك التي لم ترتقِ نُظمها الى الممارسة الديمقراطية. فقد اضحت هذه المسألة، مدخلاً لتعامل الدول الكبرى مع غيرها من الدول، بهدف الضغط عليها كي تتساوق مع سياسات ومصالح القوى الكبرى ذاتها.

ولا ريب، ان توافق سياسات أياً من الدول الثلاث محل الدراسة مع السياسات الغربية او أختلافها ، قرر، ويقرر الى حد ما، توظيف الأقليات القومية. جرى ذلك في العراق دون ايران وتركيا. ذلك إن السياسة العراقية بعد العام 1968، اصبحت في (الرؤية الغربية) مصدراً للقلق. واذا كانت مسألة الأقليات القومية قد استغلت في وقت سابق. فقد جرى بعد الإحتلال التركيز على تحريك الشعور الاثني والطائفي الديني والعمل على تكريسه مما قد يفضي الى تقسيم هذا البلد.

الكلمات المُفتاحية : اقليات قومية ، علمانية ، الأقوامية ، دمج اجتماعي ، تهجير.

NATIONALITIES AND MINORITIES IN TERMS OF THE STRATEGIC COMMUNICATION OF WORLD-POWERS

A Contrastive Study

(Iraq, Iran and Turkey)

ABSTRACT

The study of situation of national minorities is of importance in many to countries, especially those whose system have not risen democratic practice. This has become an entry point or getway for the great powers to deal with other

(*) كلية المأمون الجامعة.

countries inorder to bring them into line with policies and interests of the great powers.

There is no doubt that the consensus or divergence of the policies of any of three countries with western policies will to some extent decide the way of dealing with the issue of national minorities . This happened only in dealing with Iraq, but not with Iran or Turkey, because the Iraqi post 1968 politics became a source of worry to the western powers. After inviding Iraq , USA work on employing ethinc and sectarian issues and that may lead to the division of this country.

مقدمة

قلما يُكّون شعبٌ من أرومة واحدةٍ ، مجتمعاً لدولة واحدة . فالغالبية العظمى من دول العالم ، وربما جميعها تتعايش فيها، مع الأكثرية الغالبة، اقليات تختلف عنها في الخصائص الأثنية والثقافيـــة . ولقد واجهت الاقليات في جُبل دول العالم مظاهر من التحديات ابرزها محاولة اذابتها وأستيعابها في محيطها الواسع ـ اي الأغلبية – دون الحديث عما يسبق ذلك من التعامل القائم على اساس التمييز في العرق او اللون او الدين او اللغة . وغالباً ما تصدت الدول الكبرى الى توظيف هذا الواقع في سياق تعاملها الدولي مع الأقاليم بما يتفق ومصالحها.

وفي الدول موضوع البحث، تتعايش مع الأكثرية العربية في العراق والفارسية في ايران والتركية في تركيا قوميات واقليات، كان ظهورها قد خضع لموازنات دولية وأقليمية تحكمها مصالح استعمارية. وكانت هذه موضوعا للتعامل الدولي، فضلاً عن إستخدامها من قبل الأطراف الثلاث للتأثير على بعضهم البعض.

ونتيجةً للتطورات التي شهدتها العلاقات الدولية ،فقد حضيت حقوق الاقليات والقوميات بأهتمام القانون الدولي . ولعل ظهور القانون الدولي لحقوق الانسان، وإعتماد التنظيم الدولي للعديد من المعاهدات الدولية المُنظِمة لوضع الاقليات القومية دلالات واضحةً على هذا الإهتمام.

وعلى الرغم من ان ضمان الحقوق عموما أصبح امرٌ تفتخر به الدول، وتعِدهُ معياراً لرقيها الحضاري، إلا ان كثيراً منها، لا سيما النامية، ما زالت متأخرة في هذا المضمار . يمكن ملاحظة ذلك بالنسبة للدول موضوع الدراسة. إذ تتفاوت في التعامل مع هذه المسألة على المستوى الداخلي . سواءً من حيث الأعتراف الدستوري

بالحقوق ، او من حيث اتخاذ التدابير اللآزمة لممارستها . لكن هذا التفاوت لا يمنع من أقرار أن العراق، فيما شرعه من نصوص دستورية، أوما إتخذه من تدابيركان قد تقدم على الدولتيين الأخريين. بيد ان هذا السبق لم يمنع اطرافاً محددة في النظام الدولي من توظيف الأقليات فيه وفق سياسة بقصد اضعافه. دون ان يسترعي تغييب هذه الحقوق في كل من ايران وتركيا اهتمام تلك الأطراف. مما لا يَدعُ مجالا للشك من ان حقيقة التعامل الدولي مع العراق، لا ترتبط بحماية حقوق الأقليات، بقدر ما تحركها ديناميات إستراتيجيات القوى الدولية، وبشكل خاص الأستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية. والتي تركز على تقليص كياناتها الوطنية الكبيرة، فضلاً عن الدور الذي تلعبه اسرائيل، على ذات المسار ايضاً . فالدول الكبيرة في البلاد العربية المعروفة بالثروة البشرية والاقتصادية تشكل تحديا كبيراً لتلك الأستراتيجيات في حال عدم سيطرة تلك القوى على الموارد الأقتصادية فيها. في هذا المسلك من التعامل تتحدد مشكلة البحث في صيغة سؤال جوهري هو : هل يقوى العراق على مواجهة سياسة اميركية / اسرائيلية تسعى لتفتيته طبقا لمشاريع التقسيم على أُسس اثنية وطائفية ؟ إن الاجابة عن هذا السؤال سوف تحكمه الافتراضات المتداخلة في النقطتين الآتيتين :

1 – ان التوجه الدولي (الأميركي) يقتصر على استغلال مسألة الاقليات والقوميات في العراق فقط ، دون ايران وتركيا . ويترتب على هذا ان كليهما سيمثلان الدائرة الاقليمية الساندة للدائرة الدولية للمضي بهذه السياسة ، وعندها سيقسم العراق في النتيجه النهائية الى دائرتي نفوذ ايرانية وتركية.

2– او ان استغلال موضوع الاقليات والقوميات يتجاوز العراق ليشمل كل المنطقة، في مخطط تفتيتي جراء فشل قيام الدولة / الأمة – كما يقول هنري كيسنجر – مما يرتب على الدول الثلاثه مواجهة هذا المخطط . ويفرض هذا الحال تبعا لذلك، ان يكون الموقف التركي / الإيراني مانعا لتقسيم العراق. ومساندا لإرادةٍ عراقية محلية مدعومة من قبل الدول العربية التي تعنيها وحدة العراق.

توزعت بنية البحث على ثلاث اجزاء ، تناول الاول منها لمحة سريعة عن نشوء الأقليات القومية ، ومشكلاتها ،مع اشارة الى المرجعية القانونية الدولية التي

أقرت حقوقها. وأتجه الجزء الثاني الى النظر في النصوص الدستورية للدول الثلاث ، وذلك بالتركيز على اربعةِ معاييرإعتمدها البحث كأساس للآقرار بالحقوق من عدمه . وأخيراَ إنصرف الجزء الثالث الى معالجة المشكلة التي يدورحولها البحث، وذلك في ضوء أهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالمنطقة وعلاقاتها الراهنة مع كل من ايران وتركيا.

المبحث الاول: لمحة سريعة في نشوء الأقليات القومية ومشكلاتها والمرجعية القانونيه لحقوقها

القومية **Nationalism** هي مبدأ سياسي ، يتضمن أفكار، وتصورات، وشعور بوحدة المصير والأهداف. تنبثق عنها حركة مؤداها ، أن كل دولة لابد ان ترتكز على أمةٍ، و كل أمة لابد أن تُشكل دولة. أي إستخدام الحركة السياسية، من أجل تحقيق الشخصية القوميـــة. 1)

وبدلالة البعد الكمي لمفهوم الآقلية، فأن حركة الأقليات القومية، تظهرالى الوجود لتعبر عن رغبة الأقلية في الحفاظ على علاقاتها الثقافية، واللغوية، والدينية. ويضيف أعتقاد أبناء الأقلية بوحدة الأصلِ زخماً لحركتها السياسية.

والبحث في نشوء الأقليات القومية، يبين إن ثمة هناك أسباب عديدة كاشفة، منها: الهجرة، التي تحركها دوافع إقتصادية، كهجرة الهنود الى منطقة الخليج العربي، وهجرة الأتراك الى المانيا، وهجرة الكثير من المواطنين العرب الى دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. كذلك، تظهر الأقليات القومية او الثقافية، الى الوجود نتيجة التهجير القسري، كالذي يتعرض له المسلمين، من شعب الروهنينغيا، بطردهم من مينمار الى بنغلادش. وتُعد سياسات الإستيطان على حساب السكان الأصليين وجه آخر لظهور الأقليات القومية، بحيث تؤدي مثل هذه السياسات الى أن يصبح السكان الأصليين، اقلية في موطنهم الأصلي.[2]) وتُعد الحروب، وتوافقات سياسات الدول الإستعمارية سبباً آخر لظهور الأقليات القومية. فالحرب العالمية الاولى مثلاً ادت الى ظهور دول البلقان وما رافق ذلك من تداخل سكاني افضى الى

ظهور اقليات في اغلب دول هذه المنطقة . وفي السياق ذاته ، فأن سياسة ضم الاقاليم، التي اتبعتها الدول الاستعمارية كانت هي الاخرى، وراء نشوء الاقليات القومية. إذ يُعتبر ضم لواء الاسكندرونة السوري الى تركيا مثالاً على ذلك . فلقد كان اقتطاع هذا الأقليم وضمه بسكانه الى تركيا وراء نشوء اقلية عربية في تركيا.

وبشكل عام، وأياً كانت الدوافع وراء نشوء الاقليات القومية ، والثقافية ، فأنها واقع تعرفه جُلْ دول العالم . إذ تقدرُ الدراسات وجود (223) اقلية اثنية يشكل مجموع افرادها (900) مليون نسمة تخضع للتمييز في المعاملة والتصنيف الدولي بشكل او آخر.[3]» تقدم الولايات المتحدة الاميركية مثالا واضحا على تركيب اجتماعي متعدد الاعراق ، فضلا عن وجود (250) طائفة دينية [4]» ولا تختلف الدول الاوربية، وروسيا او الهند ، عـــن ذلك.

ولا شك ،ان ظهور الأقليات القومية رافقته مشاكل معقدة، جعلت منها بؤراً للتوتر بشكل خاص في الدول حديثة النشوء. واذا كانت هذه المشكلات قد اخذت في اوربا سابقاً طابعاً دينياً، الا انها في مناطق اخرى وبشكل خاص في وقتنا الراهن أخذت بعدا سياسياً. ولعل ابرز التحديات التي تواجه الأقليات هو تحدي الهوية الثقافية. وبتأثير اسقاطات هذا التحدي، يتشكل لدى الأقلية القومية اطار من الحركة السياسية، يُعبر عن الوعي بالذات ، ويهدف الى الحفاظ على الهوية وهو ما يعبرعنه بالتمحور حول الإثنية **Ethnocentrism** وذلك لمواجهة اسقاط التحيزات الثقافية والقومية على الاقلية من قبل الأكثرية [5]». كما تؤثر طبيعة الأنظمة السياسية الى حدٍ ما على حِدةِ، وحجم مشكلات الأقليات. فالأنظمة الديمقراطية التي تُعظّم من شأن المواطنة، تشكل ضمانة أكيدة لحقوق الأقليات، سواءً من خلال سعة المشاركة في الحياة السياسية العامة . او من خلال ، إيجاد الأطر المؤسساتية لحماية هوية الأقليات. مثل هذه النظم ، خلافا لسواها تبني مجتمعاتها على اساس تجانس مصالح المواطنين دون التأثر بإنتماءآتهم الإثنية او الثقافية.وبالتالي فأن مجتمعاتها اكثر استقراراً.

ولما كانت هذه الظاهرة قد ظهرت في القارة الأوربية في وقت مبكر، فقد كانت الآثار التي نشأت عنها ، مثار أهتمام بعض دولها ، فإنصبت الجهود على معالجتها منذ أن ظهرت كمشكلة ذات صبغة دينية، وأُبرمت سلسلة من المعاهدات منطلقاً للمُعالجة. [6]» كذلك، فقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى سلسلة اخرى من المعاهدات، حددت المعنى المقصود بالأقليات ، وشددت على عدم التعامل على اساس التمييز في اللون او اللغة اوالدين.

لاحقا، وفي عصر التنظيم الدولي، تنامى أهتمام المنظمات الدولية، بمسألة الأقليات، فصدرت نتيجة لهذا الإهتمام اعلانات وصكوك، وابرمت اتفاقيات، كونت بمجموعها مرجعيةً قانونية دولية ، لضمان حقوق الأقليات القومية. [7]» وقد كانت لهذه السياسة انعكاساتها على دساتير دول العالم، بدرجات متفاوته.

المبحث الثاني: حقوق القوميات والأقليات في النصوص الدستورية العراقية و الإيرانية والتركية

نسلط الضوء في هذا الجزء من البحث على بعضٍ من النصوص الدستورية التي لها مساس بموضوع الدراسة ، ذلك ان الإتفاق بين فقهاء القانون، وعلماء السياسة قائم على أن الإقرار بالحقوق والإعتراف بها يتطلب النص عليها دستوريا. ، كما نركز على التدابير التي اتخذتها اي من هذه الدول لتمكين الأقليات من ممارسة حقوقها لأن غياب التدابير يُبقي النص الدستوري معطلاً. قبل ذلك لابد من بيان الواقع الاجتماعي لشعوب هذه الدول. ففي العراق تتعايش منذ تأسيس الدولة الى جنب العرب اقليات قومية، مثل الاكراد، والتركمان، ومجاميع اخرى ضئيلة مثل الارمن والاشوريين والكلدان وقلة من الايرانيين.[8]» وهناك على صعيد الأديان،المسيحيين بكل طوائفهم، والصابئة،واليزيدية، وقليل من اليهود الى جنب اغلبية إسلامية.

ولا يختلف الواقع الإجتماعي في إيران عما هو عليه الحال في العراق. فالشعب الايراني يتكون من خليط من القوميات مثل العرب والكرد والبلوش الى جنب الفرس. واذا كان الفرس يشكلون الكم الاكبر، الا ان نسبتهم هي اقل من 50% من

للعراق –ايران-تركيا

الشعب الايراني وتتوزع النسبة الاخرى على بقية القوميات آنفة الذكر، والاقليات الاخرى مثل الطاجيك ، الأذريون ، التركمان ، الأرمن، الجورجيين ، الشركس ، والآثوريين فضلا عن اقلية يهودية.[9]»

ويُماثل وضع تركيا الوضع في كل من العراق وايران. فالشعب في هذه الدولة يكّون فيه الاتراك النسبة الغالبة، يليهم الأكراد، ثم الارمن، والشراكسة، والاشوريين، والاذريين والعرب، وغيرهم.[10]» ذلك إن التعددية الدينية والاثنية في تركيا هي في الواقع استمرارللحال الذي كانت علية الدولة العثمانية. وهكذا فأن الدول الثلاث، تتماثل من حيث تعايش اقليات قومية مع الأكثرية التي تكون شعوبها، فكيف تعاملت من الناحية القانونية والموضوعية مع حقوق الأقليات القومية فيها ؟ للأجابة على هذا السؤال اعتمد البحث على بعض الحقوق كمعيار لوزن اهتمام اياً منها بمسألة الحقوق. مثل، 1– النص الدستوري على الأقليات القومية ، أي الأعتراف بوجودها. 2– النص على حق ابناء الأقليات التعلم بلغاتهم الخاصة بأعتبار ان اللغة وعاء الهوية الثقافية للأقلية. 3– الدين وحرية المعتقد. 4– مبدأ المساواة في الحقوق. لإعتقادنا بأن هذه الحقوق الأربعة هذه تحتل اهمية متقدمة اكثر من سواها، وربما تتأسس عليها بقية الحقوق الأخرى. والجدول ادناه يبين طبيعة الحق ورقم المادة التي تناولته ، في الدساتير الثلاثة.

الحقوق الأساسية للأقليات للدول موضوع الدراسة كما طبقا لدساتيرها النافذة

طبيعة الحق	الدولة/ والمادة الدستورية		
	العراق طبقا لدستور 2005	ايران طبقاً لدستور 1979	تركيا طبقاً لدستور 1982
الاعتراف بالاقليات القومية	المادة 3	لا يوجد نص	لا يوجد نص
تعلم ابناءالاقليات بلغتهم الخاص باعتبار اللغة وعاء الهوية	المادة 4	المادتين 15 – 16	المادة 3
الدين وحرية المعتقد	المواد 2–41–43	المادة 12– 23	المادتين 2و 24
المساواة في الحقوق	المادة 14	المادة 19	المادة 10

وبتحليل نصوص، المواد المبينة ارقامها، يتضح لنا ان العراق وحده، قد اعترف بوجود أقليات قومية. فقد النصت المادة (3) من الدستور إن " العراق بلد متعدد..." * في حين خلا الدستور الإيراني، من نص صريح على وجود قوميات اخرى ، عربية ، كردية او بلوشية او سواها عدا الاشارة العابره لمفهومي (قوميه او قبيلة) التي وردت عرضاً في المادة (19). وربما يرجع عدم النص الدستوري على وجود اقليات قومية الى المادة (4) التي تنص على وجوب " ان تكون الموازين الإسلامية اساس جميع القوانين..." ولما كان الاسلام لا يحفل بالأعراق وان الدستور تبنى مفهوم الأمة، بالمعنى الديني. فقد سكت عن النص على وجود اقليات قومية، وبالتالي فأن مفهوم الأقلية ينصرف الى المجاميع غير الأسلامية، وهو ما أكدتهُ المادة (13) بالنص على إنَّ " الإيرانيين الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الاقليات الدينية المعترف بها..."

اما الدستور التركي الحالي وقبله دستوري 1924و 1961 فقد استقى مفهوم الأقليات من اتفاقية لوزان التي رسمت حدود تركيا النهائية. فهذه الإتفاقية تُعد مرجعية تحديد الأقليات في تركيا. فهي أي الأقليات طبقا لمضامين المواد 37–44 منها، تعني " المجاميع التي لا تدين بالإسلام مثل المسيحيين واليهود، ولم تنص على اقليات عرقية"

ولما كانت القومية والعلمانية هي ايديولوجية مؤسس تركيا الحديثة ، كمال اتاتورك . فأن منهج تركيب الامة وبناء الدولة عَبّد كل الأقوام الموجودين على الأراضي التركية أتراكا دما ولغة وتراثا.وبالتالي لم يعد هناك نظريا من وجود للأكراد او العرب او الشراكسة او الارمن اوسواهم من الاقليات الأثنية. وبذا فقد حُرمت الاقليات القومية من التعبير عن هويتها وشخصيتها. وانعكست مدركات أتاتورك القومية والعلمانية.[1] [1]على دساتيرسنوات 1924و 1961و 1982 والتعديلات التي اجريت على الأخير، إذ خلت من اي نص يشير الى وجود اقليات قومية تتعايش مع الاغلبية التركية ما خلا عبـــارة { الحصانة ضد التمييز الديني والعرقي } التي وردت في الفصل الخامس من دستور 1924 الخاص بالحقوق العامة للمواطنين الأتراك ، ورغم انها تحمل معنى، إن

النظام السياسي لا يقيم تمييزاً بين مواطنيه على اساس، ديني او عرقي، الا انها تبقى عامة لا تفيد الاعتراف القانوني بوجود، قوميات، واقليات اخرى غير الاتراك . وفي الوقت الذي لم يُشر فيه دستور 1961 الى هذا الموضوع. فقد عظّمت ديباجة دستور 1982 مفاهيم القومية، والامة التركية والمواطنة، بفهم اتاتورك ذاته.* فلم يُشر جزئه الثاني الذي تناول الحقوق والواجبات الاساسية بفصوله الثلاثة الى حقوق الاقليات والقوميات .

وتبعا لذلك فأن عدم الاقرار بوجود اقليات قومية اخرى في تركيا ، ونفي هذا الواقع كان قد حدد الرؤية الحكومية للآخرين من غير الأتراك. فلم تُقر الحكومة للأكراد او العرب بانهم قوميتين بخصائص تختلف عن القومية التركية . بل اطلقت على الأكراد مثلا تسمية اتراك الجبل ، بأدعاء ان لغتهم ذات الاصل الأفرو– اوربي انما هي لهجة تركية.[12]»

وبالنتيجه النهائية، وبقدر تعلق الأمر بالمعيار الاول يمكن القول، ان عدم النص دستوريا ،على وجود اقليات قومية، في كل من ايران وتركيا، يجردها عن حقوقها (الخاصة) التي نصت عليها المرجعية القانونية الدولية، بل تصبح مندرجة ضمن حقوق المواطنة دون مراعاة الأعتبارات الأخرى،المتمثلة بخصوصية الهوية الثقافية والأنتماء الأقوامي.

ولما كانت اللغة هي الوعاء الذي يحفظ ذاكرة الامم والشعوب وتأريخها ، فأن الأقرار للأقليات القومية بالمحافظة على لغتها، والسماح لأبنائها التعلم بها ، هو معيارٌ مهم لمراعاة الحقوق القومية . بهذا الشأن نلحظ ان دستورعام 2005 في العراق قد نص في المادة(4) على ان " اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان. ويضمن حق العراقيين تعليم ابنائهم اللغة الأم كالتركمانية والسريانية وألأرمنية اما الدستور..."**

أما الدستور الايراني فلم يُقرغير الفارسية لغة رسمية، وأوجب في المادتين (15و 16) ان تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه

اللغة والكتابة ايضا. لكنه اجازاستخدام اللغات المحلية في المجالات الاخرى. وبوصفها لغة القرآن فقد أوجب تدريس العربية في المرحلة الثانوية فقط.

كذلك، لم يُقر الدستور التركي لعام 1982 سوى التركية لغة رسمية فقد نصت المادة (3) علـى أن " الدولة التركية شعبا وارضا كيان موحد لا يقبل التجزئة ولغتها هي اللغة التركية ".بل ان المادة (42) منه لم تجز تعليم المواطنين الاتراك في اي مؤسسة تعليمية اي لغة عدا التركية بوصفها لغتهم الام. وينظم القانون اللغات الأجنبية التي تدرس في المؤسسات التعليمية. وامعانا في الصهر القومي تزعم احدى تقارير المؤسسات الأكاديمية ان الأكراد وكذلك العرب وغيرهم من ابناء الأقليات الأخرى قد انصهروا في بوتقة القومية التركية ، وان غالبيتهم قد نسوا لغاتهم الام.[13]

وفيما يتعلق بالدين وحرية المعتقد فقد افاض المشرع العراقي في هذا الحق كما تبين ذلك المواد (2) بالنص على "اولا: الاسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر اساس للتشريع . ثانيا: يضمن هذا الدستورالحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي . كما يضمن الحقوق الدينية لجميع الأفراد كالمسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائين" و (41) " العراقيون احرار بالإلتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او معتقداتهم او اختيارهم" و (43) " اولا : اتباع كل دين او مذهب احرار في (أ) ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية (ب) ادارة الاوقاف وشؤنها ومؤسساتها وينظم ذلك بقانون . ثانيا: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها " *

وفي الوقت الذي ضَمَن فيه النظام العلماني في تركيا حرية المعتقد والقناعات الدينية . فأن الدستور الإيراني حدد شكل الدولة بانها دينية. فالدين الرسمي لإيران هو الاسلام والمذهب الجعفري الأثني عشري. لكن في الوقت ذاته اكد الدستورعلى احترام المذاهب الاخرى فقد نصت المادة 12 على " واما المذاهب الاسلامية الاخرى التي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فأنها تتمتع باحترام كامل . واتباع هذه المذاهب احرار في اداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم ، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية.. وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم " وذهبت ابعد من ذلك بالنص

على " في كل منطقة يتمتع اتباع احد المذاهب بالأكثرية ، فأن الأحكام المحلية لتلك المنطقة – في حدود صلاحية مجالس الشورى المحلية – تكون وفق ذلك المذهب مع الحفاظ على حقوق اتباع المذاهب الاخرى." وفي ذات السياق اقرت المادة (13) اعتراف النظام في ايران بالديانات الاخرى فقد ورد النـــص ان " الايرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها وتتمتع بالحرية في اداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون . ولها ان تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية."

وأخيراً فإن دساتير الدول الثلاث لم تُغفل مبدأ المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين بصرف النظر،عن اي اعتبار.فالمادة (14) من الدستور العراقي تنص علـــى " العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المُعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي ". وتنص المادة (19) من الدستور الإيراني على " يتمتع افراد الشعب الإيراني من اية قومية او قبيلة كانوا بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون او العنصر او اللغة او ما شابه ذلك سبباً للتفاضل". وتنص المادة (10) من الدستور التركي على ان " جميع الأفراد متساوين امام القانون دونما تمييز ، بصرف النظر عن اللغة، العرق، اللـون ،الجنـس ، الـرأي السياسـي، المعتقـد الفلسـفي ، الديانـة او الطائفـة او اي أعتبارات مشابهة. "

بعد هذا العرض لا بد من التذكير، إن النص الدستوري على وجود الأقليات، ثم النص على حقوقها، ينطوي على قدر كبير من الأهمية. لكن إتخاذ التدابير اللآزمة من قبل الدولة لتمكين أبناء الأقليات من التمتع بالحقوق المنصوص عليها، يسمو بتلك الأهمية . ومن هنا يبدو التساؤل ضرورياً عن مدى تهيئة مثل هذه التدابير ، بأعتبارها تُشكّل الجزء المتمم للأقرار القانوني بالحقوق.

تبرز بهذا الخوص الحركة القومية الكردية واحدةٍ من القضايا التي تصلح معياراً للمقارنة ، فقد اختلفت الدول الثلاث في التعامل معها. في العراق، تراوح التعامل الأكراد حتى العام 1958 بين المواجهة المسلحة وبين اشراكهم بأدارة المنطقة

الشمالية، وفي ادارة الدولة ايضا.[14]» ومنذ بداية العهد الجمهوري واستناداً الى ما اقره دستور 1958 في المادة الثالثة منه والتي تنص على ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ، فقد اقدمت الحكومة على إتخاذ جملة تدابير.[15]» لكن، خلال الفترة بين عامي 1963 و 1968 لم تُتخذ تدابيرأخرى معززه للأتجاه السابق، بل ازداد قلق الأكراد من المفاوضات التي جرت وقتها، بين العراق ومصر حول الاتحاد العربي. فطالبوا بدولة ذات سيادة ضمن الاتحاد الفيدرالي، فيما لو انضم العراق الى الإتحاد العربي، أما إذا بقي مستقلاً بعيدا عن الإتحاد، فسيقبلون بالحكم الذاتي.[16]»

وعقب الإطاحة بنظام الحكم عام 1968 بدأت ملامح سياسة جديدة تظهر بالنسبة لحل المسألة الكردية، وضرورة الإقرار بحقوق الأكراد دون تردد او تأخير. لذا وجدنا الساحة السياسية تشهد العديد من الإجراءآت، الثقافية والقانونية والسياسية لتصل الى مداها الأخير الذي تمثل في بيان آذار/ 1971 ثم قانون الحكم الذاتي للكرد عام 1974* وقد ساعد توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1975 على تفعيل القانون..وخلال الفترة التي اعقبت اجتياح العراق للكويت 1990 ونتيجة للسياسة الأميركية حيال العراق، فقد اصبحت المنطقة الشمالية خارج سيطرة الحكومة المركزية حتى الاحتلال عام 2003، وخلال تلك الفترة كانت الولايات المتحدة الاميركية قد وضعت أُسس بناء اقليم كردستان. الذي يتمتع حاليا بسلطات تشريعية و وتنفيذية واسعة.

اما في ايران فقد كانت توجهات نظام الحكم الإيراني طيلة فترة الحكم القاجاري والبهلوي هي دمج الأعراق والقوميات غيرالفارسية في اطار القومية الفارسية. فقد مارست الدولة، بالنسبة لعرب اقليم عربستان، سياسةً ركزت على : منع تخاطبهم بلغتهم القومية في المعاملات الرسمية . ومنع الغناء العربي في المقاهي . واستبدال الأسماء العربية للمحلات بأسماء فارسية ومنع ارتداء الزي العربي. وانتهجت السلطات الشاهنشاهية ذات الاسلوب مع الأكراد، اضافة الى الإقدام على تهجيرهم الى مناطق اخرى. وبشكل عام يمكن تأكيد إن كلاً من العـــرب و الاكراد قد تعرض الى سياسة جوهرها، القهر وتكميم الأفواه. [17]» وعلى اية حال فأن النظام السياسي في فارس على

كلا العهدين القاجاري والبهلوي نظاما استبداديا لم يعترف للاقليات اوالقوميات باي حقوق. لا بل انه اخذ خلال العهد البهلوي مساراً يهدف الى صهر وتذويب الأقليات القومية في اطار القومية الأكـــبر"[18]

وعلى الرغم من أن كلا الحركة القومية الكردية، وحركة تحرير الأحواز، لم تكونا في منأى عن حركة الشعوب الإيرانية، في سعيها للأطاحة بنظام الشاه. إلا ان كلتاهما لم تدرك شيئ من الحقوق بعد الثورة عام 1979، فالحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي كافح تحت شعار {الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان} لم ينل هذه الغاية.* فيما استمرت سياسات القمع ضد حركة تحريرالأحواز. إن موقف السلطة الجديدة، من التطلعات القومية للأكراد او العرب ينبع من رؤية المسؤوليين الرسميين والدينيين لهذه التطلعات بكونها تُشكلُ تهديداً لامن الدولة، لا سيما إن المكونات القومية تستوطن حدود اقليم الدولة الإيرانية، مما قد يغريها للمطالبة بالأنفصال. وفي مواجهة هذا التطلع تروج بعض الاوساط الأكاديمية القول – وربما كان هذا توافقا مع سياسة الدولة – بأن المجموعات الإثنية والثقافية، لا تشكل في المجتمع الإيراني منظومة، في تراتب الشرائح الاجتماعية، وان عدد من هذه المجموعات بدأ يفقد الأحساس بالأنفصال الإثني، نتيجة ارتباطها بعوامل اقتصادية، وسياسية وأجتماعية، كالمصاهرة.[19]

وفي تركيا فأن عدم الاقرار بوجود اقليات قومية فيها ، ونفي هذا الواقع، كان قد حدد اطارالتعامل الحكومي. فقد واجهت الحكومة مطالب الحركة الكردية بالسلاح منذ انبثاقها.[20] ومنذ عام 1991 رغم اقرار الرئيس سليمان ديميرل بالواقع الكردي. إلا أن هذا الإقرار لم يُغيّر من نظرة الاتراك الرسمية للحركة الكردية على انها حركة ارهابية . وما برحت الحكومة تطارد مقاتلي ال PKK . وهي، مؤخراً، لم تتردد عن اتهام حزب الأتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري بالتورط في المؤامرة الأخيرة مما دعاها الى اصدار مذكرة القاء القبض على زعيمه صالح مسلم في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 2016

وجريا على سياسات دمج الأقليات القومية وأستيعابها في القومية الأكبر، اشرنا فيما تقدم نحو ما زعمته احدى تقارير المؤسسات الأكاديمية التركية من ان الأكراد، وكذلك العرب، وغيرهم من ابناء الأقليات الأخرى، قد انصهروا في بوتقة القومية التركية ، وان غالبية ابناء الأقليات قد نسوا لغاتهم الام. ويبدو ان المسلك هو، من ثوابت التعامل التركي مع الاقليات، فقد استمر حزب العدالة والتنمية بعد انتخابات عام 2015 ، في مواجهة الحركة الكردية عسكريا.

يتضح بعد هذا العرض، أن السياسة العراقية استوعبت حقوق الأقليات، سواءً في التشريعات القانونية او التدابير المتخذة لضمان ممارستها. وأن العراق يقترب كثيراً، مما اقره القانون الدولي العام، والمعاهدات الدولية من حقوق للاقليات، ما عدا السماح لاشخاص الاقليات، للإتصال عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى، الذين تربطهم بهم صلات قومية ودينية او لغوية.* وهو بهذه السياسة يؤشر تقدما، على كل من ايران، وتركيا. فكيف تعاملت الدول الكبرى مع هذه الحقائق في سياق تعاملها مع الدول الثلاث ؟

المبحث الثالث: ديناميات توظيف الأقليات والقوميات في اطار التعامل

لم تغفل القوى الدولية في تعاملها مع تركيا وايران ، وكذا المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الاولى واقع التكوين الأجتماعي لدولها، سواءً من حيث الأنتماءآت القومية او الإثنية او من حيث المعتقدات الدينية والمذهبية . فلم يفُت تلك القوى عند صوغها أسترتيجيات التعامل مع المنطقة، الإفادة من هذا الواقع . إذ افضت موازنة المصالح الدولية والأقليمية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى الى وضع اقليمي خاص، جوهره بالنسبة للوطن العربي، منع إنشاء الدولة /الأمة من خلال اتباع سياسة التجزئة وإقامة كيانات قطرية متعددة. فكانت مجتمعات الدول موضوع الدراسة خليط من اقليات وقوميات تتعايش مع قوميات اكبر.

والواقع إن بحث لجوء القوى الدولية الى توظيف الأقليات القومية للضغط على الدول موضوع الدراسة، كان وما زال يتأسس على طبيعة العلاقات الثنائية مع اي

منها. بمعنى آخر إن مراعاة هذه الدول لمصالح تلك القوى الكبرى، وأقترابها من أستراتيجياتها، هو ما قرر، ويقرر،تعاملها مع الاقليات القومية في كل من العراق او ايران او تركيا، سواءً بكبح، او دعم حركتها. وبالتالي فإن الامريتطلب بيان نقاط التلاقي والإختلاف، في سياسات ايّ منها مع سياسات القوى الدولية حيال مع المنطقة، وبشكل خاص السياسة الأميركية.

ماضي العلاقات القريب:

كان ارتباط العراق منذ تأسيس الدولة عام 1923 وثيقا مع بريطانيا ، وإستمرت كذلك حتى بعد انتهاء الأنتداب. وعلى الرغم من أن ممارسات سلطة الإحتلال لم تشأ بناء المجتمع على اساس المواطنه، ** إلا انها لم تحرك الأقليات القومية لأي غرض من شأنه المساس بالوحدة الأقليمية للدوله. لاحقا عزز انخراط العراق مع ايران وتركيا في إستراتيجية غربية (بريطانية – اميركية) لمواجهة انتشار الأفكار الشيوعية في منطقة الشرق الاوسط * عزز من التزام القوى الدولية للدفاع عن هذه الدول ضد التهديدات الداخلية الأمر الذي أبقى قضية الأقليات القومية ساكنة لا حراك لها.بيد إن الامر اختلف في المرحلة التي تلت 1958 وذلك بسبب تغيير النظام السياسي في العراق وخروجه من حلف بغداد، والتوجه نحو الكتلة الشرقية، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع دولها. ولِمنع اندفاعات النظام الجديد هذه ، عمدت بريطانيا الى ممارسة سياسة ضاغطة، من خلال دعم الحركة الكردية. كما شجعت كذلك كل من ايران واسرائيل لدعم الحركة المذكورة.[21]»

ومنذ أن تصّدر الدور الأميركي في المنطقة، مطلع العقد السادس من القرن الماضي، أضحت الأهمية الأستراتيجية للمنطقة ذات بعدين مترابطين، اهميتها الاقتصادية (النفطية) المباشرة للأقتصاد الأميركي. ثم اهميتها لجهة فاعلية وتأثيرالدور الأميركي في النظام الدولي. فالسيطرة الأميركية على موارد الطاقة النفطية في المنطقة، تمنحها قدرة التأثير على اقتصادات القوى المنافسة، وبالدرجة الاولى الصين. لا سيما أن توجهات الولايات المتحدة الأميركية، مبنية على اعاقة تنامي دور الصين على وجه

التحديد. إذ يرى بعض المفكرين والساسة الأمريكيين " ان من شأن صين متنامية ان تعمد منهجيا الى تقويض التفوق الأميركي ، وصولا، الى تقويض أمن أميركا. فثمة فئات في الصين عازمة، مثلها مثل الأتحاد السوفيتي ايام الحرب الباردة على بلوغ السيطرة العسكرية كما الإقتصادية على جميع الأقاليم المحيطة، وصولا آخر المطاف الى الهيمنة."[22]) وبالتالي يمكن القول ان النفط في منطقة الخليج العربي بما فيها ايران، وكذلك نفط بحرقزوين، يشكل هدفا اساسيا لهذه الأستراتيجية.

ويزيد ضمان أمن اسرائيل، من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة ، فمتطلبات امن الدولة العبرية تقتضي، حتما، من وجهة النظر الأميركية / الأسرائيلية المشتركه، تحطيم عناصر القوة في كل من مصر والعراق وسوريا وليبيا والسعودية ، ان الأهداف الأستراتيجية الأميركية تركز على تقليص قوة الدول العربية الفاعلة في محيطها الإقليمي، بفعل ثقلها البشري وثروتها الأقتصادية.[23]) وهو ما يتوافق مع الأسترتيجية الإسرائيلية حيال جوارها والتي يطلق عليها إستراتيجية الحزام النظيف. اي المجرد من القوة.

وبالعوده الى بحث طبيعة العلاقات الثنائية، يمكن القول ان نقاط الخلاف، في العلاقات العراقية الأميركية قبل احتلاله هي الغالبة ، بشكل خاص في القضايا الأساسية، فلم ينخرط العراق في مسار التسوية للقضية الفلسطينية التي رعتها أميركا. كما بعثت تطلعاتة لبناء صناعات عسكرية وطنية، وإصراره على إمتلاك مقومات تؤهله للعب دورٍ اقليمي فعال، بعثت قلق إسرائيل، وصار يُعد احد مصادر تهديد أمنها القومي.[24]) فشنت في حزيران سنة 1981عدوانهاعلى مفاعل تموز. وعلى الرغم من إستئناف علاقة العراق الدبلوماسية مع اميركا، وظهور بوادر لتحسن العلاقات بين الطرفين، إلا أن أجتياحه للكويت في آب عام 1990 جعله بمنظور الولايات المتحدة الأميركية، مصدر تهديد لإستقرارالمنطقة ولمصالحها ايضا. وبالتالي لم تكتفِ في تعاملها مع قرارات مجلس الأمن، بأعادة الوضع على ماكان عليه قبل 2آب 1990، بل ذهبت ابعد من ذلك. ففي عام 2002 اعلن نائب الرئيس الأميركي " ان إزاحة صدام حسين بالقوة سيشجع المعتدلين في المنطقة بأكملها وسيعزز قدرتنا على الدفع

قدما بعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية"[25]» وهكذا إستمرت سياسة اضعاف العراق وفق خطوات بدأت مع الحصار وانتهت بالأحتلال سنة 2003 حيث دشنت مرحلة جديدة تتمثل بالسعي لتقسيمه على اسس قومية اثنية ، ودينية طائفية.

اما بالنسبة لتركيا فأن علاقاتها مع الغرب ، والولايات المتحدة، تمتد الى بداية نشوء الدولة التركية الحديثة في العقد الثاني من القرن الماضي. ونظراً لإهمية تركيا الجيوسياسية فقد تم قبولها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، فأصبحت بحكم وضعها هذا تشكل خط الدفاع الأول ضد الإتحاد السوفيتي السابق. لكن المتغيرات الدولية المتمثلة بتفكك الإتحاد السوفيتي وتداعياته، كان قد أثار القلق لدى تركيا ، خشية تراجع أهميتها الإستراتيجية، لإنتفاء الدور الذي كانت تؤديه في اطار صراع أستراتيجيات القوى العظمى. غير إن الأحداث الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعثت اهمية تركيا ثانية لما يمكن أن تؤديه من دور. فالثورة الإيرانية 1979، وتوقعات ما تحمله من ارهاصات حيال الغرب، اوجدت لتركيا دوراً جديداً لمواجهة الآثارالمتوقعه والمتمثلة حسب الرؤية الأميركية بأنتشار الإسلآم الثوري . فتركيا كما يراها الأميركيون "تشكل مصداً في مواجهة التطرف الإسلامي، فنظامها السياسي العلماني، وإسلامها المعتدل، يجعلها خط المواجهة في صراع قوى الإصلاح، والتحديث والعلمانية، وقوى التخلف ومعاداة الغرب. بين الظلامية الدينية والحداثة والمدنية."[26]»

كما بعثت حرب الخليج الثانية عام 1991 من تلك الأهمية ، حين ابدت الحكومة التركية وقتها – رغم اعتراضات بعض الدوائر العسكرية والمدنية – كامل استعدادها للأنخراط مع التحالف وكان الهدف من ذلك تعزيز التعاون مع اميركا وتعميق العلاقات مع اسرائيل. وبعد اداء تركيا لدورها المرسوم، شجعت اميركا وقتها الدول الأوربية على إزالة العقبات، او تخفيفها، امام طلب تركيا الإنضمام الى الإتحاد الأوربي. ثم ساندت بقوة الحملة التركية على حزب العمال الكردستاني، بإعتباره تنظيماً ارهابياً، وغَضّت النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان، وقامت بتزويدها بالأسلحة، وابدت تفهما لأحتلال الجيش التركي شمال قبرص منذ أكثر من ثلاثة عقود.[27]»

لكن، مثلما دفعت الأحداث الإقليمية آنفة الذكر، الى تطور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية . فان المتغيرات التركية الداخلية، قد عكّرت نسبيا من صفائها. ففي عام 1995، فاز في الإنتخابات حزب الفضيلة ذوالإتجاه الديني، وعُد هذا الفوز اندفاعاً للإسلاميين في الدولة الأكثرعلمانيةً في منطقة الشرق الأوسط. مما أحدث قلقاً لدى صانع القرار الأميركي،. لا سيما أن فوزالإسلاميين كان قد تم بطريق دستوري، وعِبرمؤسسات الدولة الكمالية العلمانية. وعلى الرغم من أن اربكان اعلن موافقته بعد الإنتخابات على استمرار الروابط الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، الإ ان هذا لم يمنع الإدارة الأميركية وقتها، من التحرك لمواجهة إحتمالات ظهور سياسة أقليمية تركية، تحركها الأعتبارات الإيديولوجية للحزب. فأوفدت ادارة كلنتون مبعوثا الى نجم الدين أربكان، يبلغه ان اميركا راغبة بالعمل معه إذا ابدى استعداداً لإحترام المصالح الأميركية الأمنية.[28]» وفي وقت لاحق اعربت عن تحفظاتها على عودة العلاقات الودية بين شريكتها في الحلف الأطلسي وكل من ايران وليبيا.* معلنةً ان الحلفاء لكي يكونوا صالحين يجب ان يفهمو أنْ ليس بامكانك تنفي اوتختار الأماكن التي تدعمنا فيها أو لا تدعمنا. [29]»

و بوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام 2002 عاد القلق الأميركي ثانية، ويبدو ان لهذا الشعور مسوغاته. فرغم التوجه الغربي للحزب الذي ما انفك يسعى لضم تركيا الى الإتحاد الأوربي. ورغم أن قادته اعلنوا غير ذي مرة علمانية الحزب الذي يقودون، لكن الملاحظ أن قادة الحزب يتجهون لجعل ضمان مصالح تركيا وتحقيقها مناط التعاون مع واشنطن. فالوحدة الإستراتيجية التي فرضها الناتو باتت خياراً إنتقائيا كما يرى البعض [30]» بمعنى إن القيادة التركية الحالية لا تُريد ان تكون علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية محدداً لعلاقاتها مع كل من روسيا والصين.

وربما زادت نتائج انتخابات 2011 و 2015 من هذا القلق إذ ان عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب تجاوزت النصف بكثير من اجمالي العدد الكلي البالغ (550) مقعداً. وهوما يفسر بالضرورة حجم المساندة الشعبية للنظام السياسي

الـذي يقـود . وربمـا تأكـد هـذا بجلاء خلال الموقـف الشـعبي مـن محاولـة الإنقلاب العسكري التي جرت في تموزعام 2016

فما هي نقاط التلاقي والخلاف بين تركيا والولايات المتحدة ، التي نستطيع ان نقرر إعتماداًعليها احتمالات لجوء الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في الشؤون الداخلية التركية وبشكل خاص استخدام الأقليات القومية .

تفرض عضوية تركيا في حلف الناتو – حتى الآن – التشاور بين الدول الأعضاء. وهذا يعني ان مواقف الدول في الحلف تتحدد بما ينسجم واهدافه. وبناء على هذا فقد توافقت تركيا في سياستها من الأزمة السورية مع معسكر الأطلسيين، للإطاحة بالنظام في سوريا، خصوصاً بعد تعاضم الدور الأيراني فيها، فتركيا تسعى لتحديد النفوذ الإيراني المنافس أو ازالته ، وهو ما يتوافق من جانب آخر مع السياسة الأسرائيلية، لأنه سيقود الى التأثير سلبا، على موقف المقاومة في لبنان وغزة. ويوجد مناخاً سياسياً، وإقليمياً، يدفع سوريا نحو القبول بعقد معاهدة سلام مع اسرائيل. ويبدو إن التنسيق التركي الأميركي قد بلغ مستوى عالٍ حين اسقطت تركيا طائرة سوخوي روسية، فقد كان هذا التصرف بمثابة رسالة تحذيرية من الناتو الى روسيا بعدم تجاوز الحدود في ادارة الأزمة .

بيد ان نقطة الخلاف الأساسية التي طفت على ميدان العمليات العسكرية، هي قيام تركيا بتمرير بعض المساعدات الى الأخوان المسلمين في سوريا وهوما لا ترضاه الولايات المتحدة الأميركية، خشية ان تكون سوريا في قبضتهم. من جانب آخر اعتبرت تركيا ان دعم اميركا مقاتلي الإتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري في كوباني بمثابة تمكين لهم في إقامة كيان كردي يمتد الى تركيا، على غرار ما حصل في العراق. وربما كان هذا التصرف، هو الذي يُفسّر اقتراب تركيا من روسيا، التي بدورها، لم تتردد في الإستجابة لهذه الخطوة متجاوزة بذلك حادث اسقاط طائرتها.

كذلك فأن العلاقات التركية الإسرائيلية رغم ما يعتريها من تقلصات آنية ، فانها موضع الرضا من قبل الولايات المتحدة الأميركية. لقد اعترفت تركيا بالدولة العبرية في وقت مبكر وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية . وكان لكل من الدولتين

اهدافاً معينة في تعاملها مـــع الأخرى . فأسرائيل كانت تهدف قبلاً شد اطراف كل من سوريا والعراق. فيما تهدف تركيا الى استخدام اسرائيل جسرا الى اوربا. وقد تطورت مسيرة العلاقة بينهما الى مستوى التحالف. كما أن صعود الإسلاميين الى السلطة، لـم يظهـر سياسـة تركيـه معارضـه لمسـار التسـوية ، ذلـك ان واقـع الموقـف التركي مـن القضـية الفلسـطينية محكومـا بعوامـل ثلاثـه (1) مراعـاة مسـتوى تعامـل النظـام السياسـي العربي لهـذا المسـار، وعـدم تجـاوز الحـدود التي وضـعها. (2) مـا تمليـه عضـويتها فـي الناتو من ضرورة الإنسجام مع موقف دول الحلف إزاء التسوية. و(3) مراعاة ما تمليه علاقاتهـا الأقتصـادية والسياسـية والعسـكرية مـع اسـرائيل. ممـا يعنـي ان هـذه المسـألة ليست نقطة خلافيه، بقدر ما تعتبرها تركيا احد مداخلها للتعامل مع الدول العربية.

وربمـا تعكـس بعـض الممارسـات غيـر الرسـمية موقـف اسـرائيل مـن السياسـة التركيـة، ففـي عـام 2004 منـح المـؤتمر اليهـودي الأميركـي وسـام الشـجاعة للرئيـس اوردغـان، وكـان الشـخص العاشـر فـي العـالم الـذي يُمنـح مثلـه. وتعكـس كلمـة رئيـس المؤتمر، اثناء تقليد اوردغان الوسام، مدى إستحسان اليهود الأميركيين عن السياسة التركية حيال أسرائيل حين قال " ان هذا الوسام ليس فقط تقديرللخدمات التي قام بها اوردغـان لأميركـا، بـل يُعـد ايضـا تقـديراً للخـدمات التـي قـام بهـا لدولـة أسـرائيل وموقفه الطيـب حيـال المجتمـع اليهـودي فـي العـالم"[31] ويلاحـظ إن تصـريحات اوردغـان ضـد اســرائيل خلال عــدوانها علــى غــزة عــامي 2008و 2009 وهجــوم مظليهــا عــام 2010علــى اســطول المســاعدات التركيــة لفــك الحصــار عنهــا، ومقتــل الأتــراك العشرة،كلهــا لــم تقُـ د الـى القطيعـة بيـن البلـدين.بـل اسـتمرت العلاقـات السياسـية والأقتصادية والعسكرية قائمة، ولـم تتراجع عما كانت عليه خلال فترة حكـم الأحزاب العلمانية.

يظهر مما تقدم، عدم وجود قضايا خلافية حادة، بين تركيا والولايـات المتحدة الأميركيــة . ونظـراً لإهميتهـا فـي هيكلـة النـاتو مـن جـانب، ولِمـا لهـا مـن تـأثير علـى جمهوريـات الأتحـاد السـوفيتي السـابق ذات الأغلبيـة الإسـلامية، والـتي تحضـا بأهتمـام أميركـا ، فـأن هـذه الأخيـرة سـتظل فـي منـأى عـن التـدخل فـي الشـؤون التركيـة ، بـل إن

للعراق –ايران-تركيا

احتمالات التدخل مرهونة بتنامي العلاقات التركية مع القوى الأسيوية الى مستوى التحالف خلافاً لعضويتها في الناتو.

اما ايران، فقد مرّ التعامل الدولي معها بمرحلتين: الاولى، هي المرحلة السابقة على الثورة عام 1979والتي اتسمت خلالها السياسة الخارجية الايرانية بالتناغم مع الأستراتيجية الأميركية في المنطقة، بل أن ايران كانت مسرحا لعمليات التجسس الأميركي ضد الإتحاد السوفيتي السابق. ولذلك منذ الأطاحة بحكومة مصدق في التاسع عشر من آب عام 1953 تركز الاهتمام الأميركي على حماية نظام الشاه ومساندته على كبح التحديات الداخلية، فقد كانت مصلحة اميركا تقتضي المحافظة على استقلال ايران بعيدا عن خطر الأتحاد السوفيتي، الذي يُعد مصدر تأريخي للضغوط والأعتداء على ايران.[32]» أما المرحلة الثانية، فتلي العام المذكور، وبها تأثرت السياسة الإيرانية بالعامل الأيديولوجي، وبالتالي فقد ناهضت سياسات المرحلة السابقة. وكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك سلبا على علاقتها مع الولايات المتحدة ، وذلك تحت وطأة تأثير إرث علاقة الأخيرة بنظام الشاه. مقابل ذلك حاولت الإدارة الأميركية، وقتها، احتواء السياسة الإيرانية والعمل على الإستفادة من الفرص لتحسين العلاقة معها.

عقب عام 1989 أدركت القيادة الإيرانية {الدينية والسياسية} الجديدة [*] ضرورة تجاوز العقبات التي واجهت سياسة ايران في العقد السابق . فتراجع منطق الثورة لصالح دبلوماسية الدولة، وارتكزت سياسة ايران على المصالح القومية، وليس على الإعتبارات الأيديولوجية.[33]» فقد أدرك هاشمي رفسنجاني، أن المرحلة توجب أن تتوقف ايران عن استعداء الأخرين، وأن تُحجِم عن التدخل في شؤونهم الداخلية، وأن المستقبل ،يجب ان يكون للتنمية والإصلاح الأقتصادي وبناء الدولة العصرية، والعمل الدؤوب وعدم الإكتـــفاء بالشعارات.[34]» لكن هذا التوجه أثّرت فيه بعض الأحداث مثل : أ– تفكك الإتحاد السوفيتي ، وهو ما يعني زوال مصدر تهديد تأريخي لإيران. ب– حرب الخليج الثانية ، وما يعنيه اضعاف العراق بالنسبة لإيران. ج– الموقف الإيراني من مسار التسوية للقضية الفلسطيتية. د– احداث الحادي عشر من ايلول

2001. هـ– الملف النووي الإيرانـي . و– السياسة الإيرانية حيال الخليج والجزيرة العربية متمثلة في التدخل الإيراني في البحرين واليمن.

هـذه الأحـداث مجتمعـة دفعـت كلا الطرفيـن لاعـادة حسـابات سياسـته تجـاه الآخر. ويلاحظ إن ايران ومنذ وصول خاتمي لرئاسة الدولة، حاولت تحسين العلاقة مـع الولايـات المتحدة الأميركيـة. ففي مقابلـة لـه مـع شـبكة CNN أشـاد فيهـا بالحضـارة الأميركية. وأدان قتل الإسرائيليين الأبرياء. وأوضح إن مظاهر حرق العلم الأميركي الـذي اصبح تقليدا تمارسه التظاهرات الشعبية كلما طافت شوارع طهران، او المـدن الإيرانيـة الأخرى، ليس اهانة للشعب الأميركي بقدر ما تعكس رغبة الإيرانيين لإنهـاء نمـط العـداء الأميركي لإيران.[35]» ومن طرفها أبدت الرئاسة الأميركية تفهمها لهـذه التلميحات، فقد رد الرئيس كلنتون بـالقول " اعتقـد ان من الضـروري القـول للإيرانيـين من حقكـم الشعور بالغضـب حيـال مـا اقـترفته بلادي وثقـافتي او دول اخـرى حليفـة للولايـات المتحـدة تجاهكم يجب ان نتوصـل الـى سـبيل للحوار، فإنكـار كـل شـيئ ليـس الطريقـة المثلـى للبحث مع من كان خصما لك ومع بلد قلق على استقلاله وسيادة اراضيه مثل ايـــران"» [36].

غيـر أن احـداث 11 ايلـول 2001 كـانت لهـا اثـار سـلبية علـى العلاقـة بيـن الطرفين. فعلى الرغم من تنديد ايران بالإرهاب، واعراب الرئيس الإيراني عن تعاطفه مع الشعب الأميركي، إلا أن ادارة بوش ربطت بين الإرهاب وسعي ايران لإمتلاك اسلحة الدمار الشامل. واستنادا الى سجل الإتهامات السابقة لإيران.[37]» فقد وصف الرئيس بـوش فـي خطـابٍ لـه فـي 29 كـانون الثـاني 2002 كلا مـن ايـران، والعـراق، وكوريـا ، بكونها تشكل، محوراً للشر، ومصدراً للإرهاب. وكان هذا التوصيف سببا لغلق منافذ تحسين العلاقه. إذ ردت ايران على لسان الرئيس خاتمي بقوله " ان الامة الإيرانية تعلـن للعالم بقلب رجل واحد وبصوت واحد وعن موقف واحد لاتراجع فيه. الموت لإميركا"» [38] وعلـى مـدى السـنوات السـابقة، وحـتى الـوقت الراهـن، يعكـس اسـتمرار الخطـاب الإعلامي الأميركي، المشحون بالتهديد ان العلاقة بين الطرفين ما زالت متأزمة.

ولمعرفة احتمالات لجوء أميركا مستقبلا لتوظيف القوميات، والأقليات في ايران بما يخدم أهدافها، وطبقاً لإستراتيجية { الشرق الأوسط الذي تريد ان تبنيه} سنتبنى، ذات المنهج الذي اعتمدناه لبحث ذلك مع كلٍ من العراق وتركيا. و نؤكد هنا، انه على الرغم من التوصل الى حلٍ لإشكالية البرنامج النووي الإيراني ، مما يعني تجاوز الطرفين لواحدة من ابرز العقبات في العلاقات البينية. لكن الموقف الأيراني من مسيرة التسوية للقضية الفلسطينية ما زال يُشكل نقطه خلافية، فهو بالمنظورالأميركي " مضعف لدبلوماسية السلام في الشرق الاوسط" [39]» ويزداد هذا الموقف تعقيداً بسبب الدعم الايراني لكل من حزب الله في لبنان وحركة حماس، لما يمثله هذا الدعم من تهديد لأمن اسرائيل، الأمر الذي يحول دون أرساء أُسس علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة الأميركية، لإن أمن إسرائيل يُعدُ من ابرز اولويات سياساتها حيال منطقة الشرق الأوسط.

ويضيف ظهور الدور الايراني في أحداث كل من العراق وسوريا واليمن و البحرين والتدخل في الشؤون الداخلية للسعودية نقاطاً خلافية اخرى . فالولايات المتحدة الاميركية قلقة من التنسيق الإيراني الروسي بشأن سوريا، وقلقة ،ايضا، من انتشارنفوذ ايران في المنطقة. ومع كل هذا نرى ان إحتمال لجوء اميركا الى توظيف الاقليات او القوميات في ايران كدعم الاكراد او العرب في عربستان سابقٌ لإوانه، لإنها تحرص على الحد من اندفاع ايران نحو روسيا الاتحادية او الصين، والإرتباط معهما في اطار أستراتيجي امني . وربما يشجعها على التريث في استغلال هذا الموضوع نجاح المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني، فقد يفتح هذا النجاح، الطريق للتفاوض بشأن النقاط الخلافية الأخرى، والوصول الى نتائج مقبولة من كليهما. الى هذا اقرت الإدارة الأميركية السابقة "إدارة أوباما" وعلى لسان وزير الخارجية كيري " باستحالة حل الازمة السورية دون روسيا وإيران"[40]»

اما بخصوص إختلال البنية الامنية في المنطقة. وما حملته من قلق لدولهِ بسبب تنامي قوة ايران العسكرية، وتدخلها في العراق واليمن والبحرين والسعودية.فأن علاجه تتكفله الولايات المتحدة الاميركية، إذ تلزمها الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع

دول الخليج العربي ، بالدفاع عنها ضد احتمالات العدوان الإيراني. وقد تدمج الاتفاقيات الامنية الثنائية التي ابرمتها مع دول المنطقة في حلف جماعي تقوده على غرار الناتو.[41]» بمعنى إن ايران سيكون عليها مواجهة الولايات المتحدة الأميركية اذا ما استمرت في ممارسة ما تراه الأخيرة تحديا امنيا لإنظمة حكم المنطقة، واسرائيل بشكل خاص. ولا شك إن إيران تدرك مغبة اقدامها على مثل هذا التصرف.

ويعكس فوز ترامب بالرئاسة مدى تصاعد الأزمة وطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين، فرئيس الولايات المتحدة الجديد توعد إيران بإعادة النظر بالإتفاق النووي. ولم يتردد عن تهديدها عقب تجربة اطلاق الصاروخ الباليستي الأخيرة، مؤكداً إن الإيرانيين لم يُقدّرون كم كان باراك اوباما طيباً معهم. محذراً في الوقت ذاته انه ليس كذلك، ومؤكداً، إن كل الخيارات مطروحة على الطاولة فيما يتعلق بالرد على تصرف ايران هذا. وقد توافقت مع الإدارة الأميركية، كلا من المانيا، وفرنسا.* فيما اعتبرت روسيا إن مقترح اميركا بدعوة مجلس الامن للإجتماع بشأن الإطلاق هو (تأجيجٌ للوضع) مُعتبرةً ان ايران في حال اجرت تجربة الصاروخ متوسط المدى فأنها لم تنتهك اتفاقها النووي.**

ولم تتردد ايران في ابداء موقفا صلبا في مواجهة التهديدات الأميركية . فقد أُعلنت على لسان مستشار المرشد الأعلى، علي اكبر ولايتي " ان الحكومة الأميركية ستفهم ان تهديد ايران غير مجدي، وان هذه ليست المرة الأولى التي يهدد فيها شخص عديم الخبرة ايران. واضاف ولايتي ان ايران لا تحتاج اذناً من اي بلد للدفاع عن نفسها "

وعلى الرغم من هذا التصعيد، فأن جدية الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ تهديداتها لإيران، تلزمها ان تأخذ بنظر الأعتبار ما يُمكن أن يكون عليه موقف روسيا من جانب ، وموقف دول الإتحاد الأوربي من جانب آخر، لاسيما ان الترويكا الأوربية، كانت في تعاملها مع الملف النووي الإيراني قد فضّلت الحوار على اللجوء الى الخيار العسكري. والواقع ان سجالات التهديد الإعلامي ترجح لدينا، انها سوف تؤدي في النهاية الى فتح حوارثنائي للتخفيف من النقاط الخلافية بين البلدين تمهيداً

لأنهائها. مما يعني ان لجوء القوى الدولية (الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في اوربا) الى استغلال القوميات غير الفارسية في ايران هو أمرسابق لأوانه. لإنه يتطلب توافقا دوليا لم يتوفر للولايات المتحدة بعد، وقد لا يتوفر.

الخاتمة

يتضح مما تقدم، ان الأقليات القومية، في العراق قد نالت من الحقوق ما لم تنله مثيلاتها في كل من ايران وتركيا . وعلى الرغم مما أنجزه العراق في هذا الشأن،إلا أن استغلال هذه المسألة من قبل القوى الدولية الكبرى، كان منهجا مستمراً للضغط على العراق منذ بداية عهده الجمهوري وحتى الآن، مع ملاحظة غياب مثل هذا التعامل مع الدولتيين الأُخريين. وأضحى مؤكداً، ان انتهاج مثل هذه السياسة ، انما تُحركه نقاط التلاقي، او الإختلاف في سياسات الدول الثلاثة حيال القوى الدولية. فأنخراط تركيا في حلف الناتو، جنبها مثل هذا التدخل. كما ان اتجاه ايران نحو تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب منذ العام 1989 وصولا الى العـــام 2015 { الاتفاق بشان البرنامج النووي } قد جنبها هي الأخرى، استمرار علاقات العداء وما كان يمكن ان يترتب عليها. على خلاف ذلك بالنسبة للعراق للاسباب التي تقدم ذكرها.

وبالعودة الى التساؤل الذي أثرناه في مقدمة البحث ، فيما إذا كان العراق سيقوى على مواجهة مخطط التقسيم الأثني والطائفي. فأن الإجابة تحكمها عوامل عديده منها، ما يرتبط بالطبيعة الطائفية للنظام، التي أضعفت من التماسك الإجتماعي، بتقديمها الولاء الطائفي او المناطقي على الولاء الوطني . كما تُعد العلاقات المتأزمة بشكل يكاد ان يكون دائم بين حكومة اقليم كردستان، والحكومة الإتحادية عامل اضعاف مضاف للدولة. ولذا يمكن القول ان العراق، بوضعه الحالي، غير قادر على احباط مثل هذا المخطط.

يضاف الى ما تقدم ان ديناميات التعامل منذ الأحتلال عام 2003 قد اوجدت ظروفا، قانونية واجتماعية وسياسية، تركزعلى فكرة الاقاليم بدلا عن الإدارة

اللامركزية للدولة. ونرى أن هذه الفكرة سوف لن تقود الى دولة مستقرة بل الى صراعات اقليمية محلية.

وهناك عوامل أقليمية ودولية تتمثل في التوافق الأسرائيلي الأميركي على تهيئة الظروف المواتية لتقسيم الدولـــة. من زاوية اقليمية أخرى، إن عدم ادراك كل من تركيا وايران لخطورة مخطط تقسيم العراق ، وما يحمله عليهما من انعكاسات قد تكون غير منظورة الآن ، ارتد بهما الى التعامل مع العراق الى تأريخ الصراع القديم بينهما على هذا البلد، لاسيما وإن لكليهما فيه حالياً نفوذاً سياسيا وحضوراً عسكريا في بعض من اراضيه.

وتأكيداً لمظاهر الضعف في مواجهة التحديات، تبني التحالف الدولي قيادة التحرك العسكري لطرد مقاتلي داعش، دون ان يكون للعراق الدور الاول في القيادة. وربما يُرتب هذا نتيجة غاية في الخطورة، هي إن تقرير شكل الدولة وتوجهاتها السياسية سيظل مرهونا بإرادة القوى الخارجية وطبقا لتصوراتها.

ومن جانب آخر عكست سياسات الأنظمة العربية وهناً في ايقاف تداعيات احتلال العراق، وكذلك في التعامل مع الوضع في سوريا. مما يُمكّن من القول ان معطيات الضعف العربي ستجعل الطريق مفتوحا امام اعادة ترتيب المنطقة بالتصور الذي رسمته القوى الدولية الكبرى. كما عبرت عنه كونداليزا رايس بعبارة { الشرق الاوسط الذي نريد }.

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات ، جامعة القاهرة ، 1994،ص 148

[2] تُعد الولايات المتحدة الأميركية نموذج لمثل هذه الأسباب ، ينظر

James west Davidson and others , Nation of Nations Aconeis Narrative of The American Republiv,McGraw-Hill (NY) 2002 P33-90

[3] الأقليات ، الموسوعة العربية www.arab.ency.com

[4] فلم تكن الولايات المتحدة الأميركية مجموعة قومية واحدة من افراد يتشاركون ثقافة وتأريخا ، ولا من مجموعة مبادئ واحدة بل تتكون من اعراق، واثنيات وثقافات فرعية مختلفة يُعرف فيها الفرد بعضويته في المجموعة . وليس بالقومية المشتركة .

للإفاضة في المعلومات عن التركيب الاجتماعي في الولايات المتحدة الاميركية ينظر ، صموئيل هنتنغتون ، من نحن ، التحديات التي تواجه الهوية الأميركية، ترجمةحسام الدين خضور، دار الرأي للنشر ،بيروت،2005،ص 192 وما بعدها

[5] علي الدين هلال ونيفين مسعد ، المصدرالسابق،ص 111

[6] لمعرفة تفاصيل هذه الاتفاقيات ينظر: بول روتيه، التنظيمات الدولية ، ترجمة احمد رضا ، دار المعرفة ، القاهرة ،1978،ص 28 ، كذلك، سموحي فوق العادة ، القانون الدولي العام، القاهرة (دت) 1960، ص 310

[7] للتفصيل ينظر:

أ – ابراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت 1984،ص 116

ب – محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 6 ، 2007 ، ص 314

ج – اعلان الأمـم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييزالعنصري الذي اصدرته الجمعية العامة بقرارها (190د – 18) في تشرين الثاني 1963 المادة الاولى.

د– الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التميز العنصري التي اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها (2106 د–20) في 21 كانون الثاني 1965 المواد 1و 2و 4

ذ – العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدته الجمعية العامة بالقرار 2200 في السادس عشر من كانون المادة 27

ر– الاعلان الخاص بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتميز القائمين على اساس الديـــن او المعتـــقد (القرار 36/55) في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1981 المادتين 1و 7

ز– اعلان الأمـم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية ، والى أقليات دينية او لغوية الذي اعتمدته الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة (47/135) في كانون اول 1992 المواد 1،2،3

[8] ينظر حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمـــة عفيف الرزاز، دار الحياة ، القاهرة ،2011،ص 57

[9] مجيد حميد عارف ، اثنوغرافيا شعوب العالم ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطابع التعليم العالي في الموصل 1990 ، ص 150 – 153 كذلك ينظر،

Richard W. Cot tam ,Nationalism in Iran, University of Pittsburgh Press, ,Second Printing 1967 P65-75

[10] مجيد حميد عارف ، ، المصدر نفسه ،ص 169 وما بعدها

* وعلى هذا ايضا نصت الدساتير العراقية السابقة بصيغ مختلفة .فقد نص دستور 1958 في مادته الثالثة على" ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويُقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية." اما دستور سنة 1963 فقد نص في المادة 19 علـى " ويتعاون المواطنين كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" وذهب دستور سنة 1970 في المادة الخامسة بالنص على " يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين القومية العربية والقومية الكردية ويُقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة لكافة الاقليات ضمن الوحدة العراقية"

[11] فالقومية بمفهوم اتاتورك " لا تبنى على الدين او العنصر بل على المواطنة والأخلاص للوطن. اما العلمانية فقد استمر تكريسها في مسار بناء الدولة الحديثة متجاوزا معناها القائم على فهم فصل الدين عن الدولة . انما اتخذت بعض قيادات الدولة موقفا ناقدا للاسلام، وعدته سبب تخلف تركيا.ففي وصفه لإثر الأسلام على تركيا، قال عصمت اينونو رئيس الوزراء وقتها في خطاب له بمؤتمر اتحاد المدرسين في الخامس من مايس 1925 في معرض اشادته بتعديل المناهج الدراســـتة " منذ عشر سنوات خلت كان العالم يكّنُ لنا العداء بسبب سياستنا الدينية ، وكل ذلك يعزى الـــى الإســـلام" . وبمناسبة الغاء الحروف العربية من اللغة التركية قال " ان الشعب التركي سيدخل عالم جديد ،عالم النور والعرفان بهذه الاحرف التركية، كما اشار الى ذلك رئيس جمهوريتنا الكبير. واستمر هذا النهج اكثر حتى بعد انقلاب عام 1960 فقد شدد رئيس الجمهورية وقتها جمال كورسيل ان القرآن يجب ان يتلا بالتركية ، وان الأذان يجب ان يرفع بها .

ينظراحمد نوري النعيمي وحسين علي الجميلي ، النظام السياسي في تركيا وايران ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغـــداد (دون تأريخ) الصفحات 112،136، 220و 274

* هكذا ورد النص في ديباجة دستور 1982

[12] احمد نوري ، المصدر نفسه ، ص 252 والأصح هو الهندو اوربية

[*] الى هذا ذهب دستور 1925 فقد نصت المادة 16 منه على " للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تُعين قانوناً " ولممارسة هذا الحق فقد أُنشأت مدارس الأليانس الموسوية في محافظات بغداد وميسان والبصرة وكركوك واربيل والموصل . وكذلك مراقبية المدارس الأيرانية في بغداد و البصرة . ينظر فاضل البراك ، المدارس اليهودية والأيرانية في العراق ،الدارالعربية ، بغداد ،ط 2/1985 ،ص ص 32و 107 اما دستور سنة 1970 فقد نص في المادة 7ب على" تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية" اما في المادة 28 ج فقد اوضح غاية التعليم بالقـــول " يستهدف التعليم رفع وتطوير المستوى الثقافي العام ... وخلق جيل قومي متحرر... ويتحسس بحقوق قومياته كافة"

[13] من تقرير عن القوميات والاقليات في تركيا اعدته جامعات {ارجيس، فرات، إينونو} التركية بناءً على طلب مجلس الامن القومي التركـي منشور على الرابـط http//ar.trend.az/regions 7 June 2008

[*] وتوسع في هذا دستور 1925 ، ففي المادة 13 ورد النص" الإسلام دين الدولة الرسمي وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس. وتضمن لجميع سكان ا لبلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائر العبادة وفقا لعاداتهم ما لم تك مخلة بالأمن والنظام وما لم تناف الاداب العامة " ولعل اهتمام المشرع بحرية الدين والمعتقد للطوائف يعكسها الباب الخامس(المواد 75و 77و 78) منه المختص بالسلطة القضائية اذ قسمت المحاكم الدينية الى : المحاكم الشرعية، والمجالس الروحانية الطائفية. وجاء النص : ان القضاء في المحاكم الشرعية يجري وفقا لاحكام الشريعة الخاصة بكل مذهب من المذاهب الأسلامية بموجب قانون خاص . اما المجالس الروحانية الطائفية فتشمل المجالس الموسوية ، والمسيحية وقد خُولت هذه سلطة القضاء بموجب قانون خاص ايضا. ، اما دستور 1958 فقد نص في المادة 12 على " حرية الأديان مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها على الا تكون مخلةً بالنظام العام والقانون وألا تنافي الاداب والنظام العام" اما دستور 1963 فنص في المادة 28 منه على" حرية الأديان مصونة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها على الا يخل ذلك بالنظام العام او ينافي الأداب العامة " والى ذات المنحى اخذ دستور 1970 اذ نص في المادة 25 منه على" حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر مكفولة على الا يتعارض ذلك واحكام الدستور والقانون والا ينافي الاداب والنظام العام"

[14] ففي خطابه امام مجلس عصبة الامم في ايلول 1925بين وزير المستعمرات البريطاني مستوى استخدام الأكراد في مؤسسات الدولة وبين نسبتهم في الجيش والشرطة وعدد المدارس وعدد المعلميين الأكراد . للتفصيل في ذلك ينظر، عبد الرزاق الحسني ، تأريخ العراق السياسي الحديث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ط 7/ 1989، ج 3،ص 154 . لكن ترى احدى الدراسات ان الحكومة البريطانية اصلا لم تكن جادة في اقرار الحقوق بالنسبة للاقليات في العراق بعد تأسيس الدولة انما تنظر لموضوع الحقوق في اطار المواطنة ، والأعتقاد الذي كان سائداً لديهم ان العرب والأكراد والأقليات الأخرى قد ينصهرون في بوتقة واحدة ليخرجوا منها (بهوية قومية جديدة) ينظر ، مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، انشاءآت الشريف الرضي، طهـــران (دون تأريخ) ص 234

[15] إذ تم وقتذاك ، تعيين عدد من قياداتهم في مناصب، كتعين خالد النقشبندي عضوا في مجلس السيادة ، وبابا علي ابن الشيخ محمود وزيرا للمواصلات ، كما سمح للمبعدين بالعودة ،وتم الإفراج عن المسجونين ، وسمح بعودة الملا مصطفى البرزاني من روسيا الى بغداد التي وصلها في تشرين الاول 1958بعد إذ كان قد غادر العراق منذ 1946 ، ثم < سمح للأكراد بإصدار جريدة كردية في بغداد اسمها (خابات) اي النضال ، وبدأ الحزب الديمقراطي بمزاولة نشاطه السياسي عام 1960 ، ينظر مجيد خدوري ، المصدر نفسه ،ص 236

[16] ينظر جلال الطلباني، كردستان والحركة القومية الكردية ،دار الطليعة، بيروت، 1971 ،ص 321–323

[*] اقدمت الدولة بعد العام 1968 على الاتي: قرار انشاء جامعة السليمانية في آب 1968 ،كما إتخذت قرار بتاريخ 9 تشرين الاول 1969 يتضمن اثني عشر نقطة تتعلق باللغة والمدارس الكردية ، وانشاء دار للطباعة والنشر الكردية ، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ، واصدار صحيفة باللغة الكردية. وفي التاسع والعشرين من اب 1970 صدر قانون انشاء المجمع العلمي الكردي رقم 183لسنة 1970. وفي 1972 صدر قانون دار التضامن للطباعة والنشر الكردية، وفي الحادي عشر من آذار 1974 عدل نص المادة 8 من الدستور لينص على تمتع المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي ، وتبعا وفي اليوم نفسه صدر قانون الحكم الذاتي وفي السادس والعشرون منه صدرقانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان. راجع في ذلك نبيل نجم، مواقف مبدئية ومنجزات للاقليات في العراق، وزارة الخارجية العراقية، 1978.

[17] آمال السبكي، تأريخ ايران السياسي 1906 – 1979 ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1999، ص 109 وما بعدها

[18] سعد ناجي جواد ،" القضية الكردية وموقف العرب والأيرانيين منها " في العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1996 ،ص 550

[*] بل أن قائد الحزب عبد الرحمن قاسملو أُغتيل في فينا في الثالث عشر من تموز 1989 في فينا وقد اتهمت عناصر فيلق القدس بتنفيذ عملية الإغتيال .عزيز الحاج " راحلون وذكريات " منشور في 25/3/2010 على الرابـــط htt://www.ahewar.org

[19] سعيده لطفيان ، القضية الكردية وموقف العرب والأيرانيين منها (الورقة الإيرانية) في كتاب العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل ، مصدر سابق ، ص 572

[20] احمد نوري النعيمي ، مصدر سابق، ص 252

* حيث نص على هذا الحق أعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او لغوية اعتمد بقرار الجمعية العامة 47/135 في كانون الاول 1992

** فقد بدأت للتاسيس الطائفي في العراق منذ تأسيس الدولة. على سبيل المثال اصرت دائرة المندوب السامي في العراق ان يذكر المذهب الى جنب حقل الديانة في الجنسية العراقية . وظل هذا سياقاً معمولا به حتى العام 1934حيث أُبطِل العمل به من قبل وزارة الهاشمي. وعلى الصعيد الإثني إستُخدِمت الأقلية الآشورية في تشكيل ما أُسمي وقتها (جيش الليفي) ليكون في مواجهة اي حركة مناهضة للحكومة الوليدة، او مواجهة اي تحرك ضد البريطانيين انفسهم. ينظر هماليستي لونكريك، العراق الحديث 1900 الى 1945، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد ، 1988،ص 31

* وضع اطار هذه الاستراتيجية حلف بغداد الذي ضم الدول الثلاث ، اضافة الى بريطانيا والباكستان

(21) Bryan Robert Gibson, U .S Foreign policy Iraq and Cold war,A thesis submitted to The London School of Economics and Political science Department of International History for degree of Doctor of Philosophy 30 April2013,pp 176 -188.

(22) هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التأريخ ، ترجمة فاضل جكتر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2015، ص 226

(23) ينظر كمال شاتيلا " التحديات الأقليمية والدولية التي يواجهها العالم العربي " في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، بيروت ،ط 2/1998 ،ص 75

(24) ينظر بهذا المعنى ، بنيامين نتنياهو ، مكان بين الامم أسرائيل والعالم ، ترجمة محمد عوده الدويري ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان / الأردن ،1995،ص 12

(25) نقلا عن ،زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي،دار الكاتب العربي ، بيروت، 2007، ص 149

(26) فواز جرجس، اميركا والأسلام السياسي صراع الحضارات ام صراع لمصالح ، دار النهار بيروت، 1998، ص 206.

(27) المصدر نفسه، ص 206

(28) المصدر نفسه، ص 212

* فقد زار أربكان إيران في آب 1996 ووقع، رغم التحذير الأميركي، عقدا لشراء الغاز الطبيعي منها ، وذلك بعد ايام من توقيع الرئيس كلنتون مشروع قانون لمكافحة الارهاب، هدفه منع الشركات الاجنبية من استثمارات تتجاوز الاربعين مليون دولار سنويا في ايران. كذلك زار ليبيا في تشرين الاول من العام ذاته. وهو ما عدته الولايات المتحدة الأميركية، عملا مناقضا للتحالف

(29) فواز جرجس ، المصدر السابق، ص 222

(30) Soner Cagapty " Is the US-Turkey Relationship Crumbling" 5/2/2015 www.washingtoninstitue.org/policy

(31) حمد جاسم حمد" تركيا وإسرائيل في عهد اردوغان صراع أعلامي وتعاون سري" بحث منشور في 1/7/2015على الموقع annabaa.org/Arabic/authorsa/articales

(32) هنري كيسنجر ، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت،2002،ص 197

* شهد هذا العام وفاة الخميني قائد الثورة وصعود خامنئي مرشدا اعلى للجمهورية الإسلامية، وهاشمي رافسنجاني رئيسا للدولة ، ، وقد ذهب الكثير من الكُتاب الى وصف كلاهما بكونهما يمثلان خطا برغماتيا في السياسة الإيرانية.

(33) محسن ميلاني " سياسة ايران في الخليج من المثالية والمواجهة الى البراجماتية والعتدال" في ايران والخليج البحث عن الإستقرار، اعداد جمال سند السويدي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي ،1996، ص 12

(34) نقلا عن المصدر نفسه، ص 128

(35) تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت،286،2008

(36) نقلا عن فكرت نامق عبد الفتاح وعبد الجبار كريم الزويني ، السياسة الخارجية الاميركية حيال الخليج العربي بعد عام 2003 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية، بغداد،2012،ص 342

(37) اي اتهام ايران بدعمها للإرهاب ، ينظر في ذلك رتشارد كلارك ، من داخل حرب اميركا على الإرهاب ، تعريب وليد شحاده،الحوار الثقافي ، بيروت ، 2004،ص 157 وما بعدها

(38) نقلا عن فكرت نامق ، المصدر نفسه،ص 348

(39) هنري كيسنجر ، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية، المصدر نفسه ، ص 199

(40) من كلمة له في مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية في 17 تشرين اول 2016 نقلا عن وكالة سانا

(41) ينظر مارتن انديك " اولويات السياسة الاميركية في الخليج التحديات والخيارات " في المصالح الدولية في منطقة الخليج ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، ابو ظبي،2006، ص 133 وما بعدها

* فقد أعلن وزير خارجية المانيا أن بلاده ترى تجربة ايران لإطلاق صاروخ بالستي يشكل خرقا واضحاً لقرارات مجلس الأمن، مشدداًعلى ضرورة الفصل بين الأتفاق النووي وتجربة الإطلاق. اما وزير خارجية فرنسا ،جاك مارك ، فقد أوضح موقف بلاده من أن سلوك ايران هذا يعيق عملية بناء الثقة التي ارساها اتفاق فينا

بشأن برنامج ايران النووي.

[**] **نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف في تصريح لوكالة انترفاكس بتاريخ 31كانون الثاني 2017.**